السلام 'الأمريكي' ... من السودان إلى المغرب!

30-11-2003

والسيناريو الأخطر الذي يريد المغرب تجنبه هو أن تنقل الولايات المتحدة نموذج الحل الذي قدمته في جنوب السودان إلى جنوب المغرب، وهذه المرة ليس عبر التدخل المباشر بالعصا والجزرة، ولكن عبر مؤسسة الأمم المتحدة التي لم يعد خافيا على أحد أنها أصبحت تمثل واجهة لفرض الخيارات الأمريكية، من فلسطين إلى العراق، ومن السودان إلى المغرب، والقائمة ربما تطول.

بقلم إدريس الكنبوري

هل سيكون المغرب هو المحطة القادمة بعد السودان لفرض "سلام أمريكي" على المقاس؟، وهل تريد الولايات المتحدة الأمريكية التغطية على فشلها في ملفات "الشرق الأوسط" والعراق بالتحول نحو شرق وشمال إفريقيا لإظهار نفسها في صورة الدولة القادرة على حل الأزمات الإقليمية؟، وهل يعكس التعجل الأمريكي في حل قضية جنوب السودان والصحراء الغربية مصلحة انتخابية للرئيس جورج بوش الابن وحزبه الجمهوري للبقاء في البيت الأبيض لولاية ثانية في الانتخابات المقررة العام المقبل؟.

إنها أسئلة تفرضها التطورات الجارية اليوم في منطقتي غرب وشمال إفريقيا، والحضور الأمريكي الواضح في قضية الجنوب السوداني والصحراء الغربية، ومسارعة الإدارة الأمريكية إلى إحلال سلام بأي ثمن!.

ففي الوقت الذي توجه فيه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى كينيا حيث تجري المفاوضات بين الحكومة السودانية وجيش التمرد الجنوبي بقيادة جون قرنق في منتجع نيفاشا الكيني حول الملفات الصعبة التي تتعلق باقتسام السلطة والثروة ومستقبل المناطق الثلاث، لإبلاغ الطرفين المتفاوضين بأن الدبلوماسية الأمريكية تقف بكل ثقلها وراء المفاوضات، وأنها عازمة على إحلال السلام في السودان قبل نهاية العام، كان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان قد نشر التقرير الأخير حول الأوضاع في الصحراء الغربية، الذي وضعه بالتنسيق مع مبعوثه الشخصي في الأزمة كاتب الدولة الأمريكية الأسبق في الخارجية جيمس بيكر، مهندس مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991!.

قد تكون الصدفة وحدها هي الجامعة بين هذين الحدثين في منطقة واحدة، ولكن المفاجأة التي وردت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء والتوصيات التي خرج بها بعد تحليل تقويم جيمس بيكر للوضع، تبين بأن الحدثين ينظمهما سلك واحد هو تغليب المنظور الأمريكي للأزمات، وتصميم واشنطن على فرض نموذجها في التسوية، حتى وإن كان ذلك النموذج لا يضمن سلاما ولا يوفر عدلا ولا إنصافا ولا يحفظ حقوقا لأصحابها. من هنا تكتسي جولة كولن باول في منطقة المغرب العربي بداية شهر ديسمبر أهمية قصوى، سواء بالنسبة لقضية الصحراء الغربية أو للوجود الأمريكي في المنطقة.

من المطالبة بالحوار إلى التهديد

أشار التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء الغربية إلى أنه حتى 13 من شهر أكتوبر 2003 كان العنصر العسكري المكلف بمراقبة وقف إطلاق النار في المناطق الصحراوية الجنوبية للمغرب يتكون من 222 مراقبا عسكريا علاوة على قوات الشرطة المدنية والقوات، ولاحظ أن وقف إطلاق النار المعمول به منذ 6 سبتمبر 1991 عندما أشرفت الأمم المتحدة على توقيع اتفاق بين جبهة البوليساريو والمغرب لا زال ساريا "ولم تصدر أي بادرة على أرض الواقع تنم عن أن أي من الجانبين ينوي استئناف الأعمال العدائية في المستقبل القريب". وأشار إلى عملية الإفراج عن 243 أسيرا مغربيا لدى جبهة البوليساريو في 1 سبتمبر 2003 تحت إشراف لجنة من الصليب الأحمر الدولية، مطالبا الجبهة بالإفراج عن باقي الأسرى المحتجزين لديها منذ السبعينيات والثمانينيات أيام المواجهات المسلحة بين المغرب والجبهة، كما أشار إلى عملية إزالة الألغام في المنطقة التي حققت تقدما ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 23 مايو الماضي إلى 16 أكتوبر، وعملية توزيع الأغذية على اللاجئين في المخيمات الصحراوية. أما بخصوص قضية تحديد الهوية بالنسبة للأفراد المسموح لهم بالمشاركة في استفتاء تقرير مصير الصحراء، فقد ورد في التقرير أن الوثائق والملفات المتعلقة بالموضوع التي تم جمعها خلال الفترة بين 1993- 1996 و1997-2000 خلال عملية التسجيل قد تم حفظها وتخزينها ضوئيا، وأن عدد الموظفين في لجنة تحديد الهوية التابعة للأمم المتحدة يتم تخفيضه تدريجيا، ومن المقرر سحب جميع موظفي اللجنة بحلول 31 ديسمبر 2003.

وقد أشار التقرير إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة تلقى في 8 و10 مارس الماضي ردود الطرفين : المغرب والبوليساريو، حول مشروع الحل السلمي الذي قدمه المبعوث الشخصي للأمم المتحدة جيمس بيكر في يناير 2003، وأكد أنه كان هناك خياران لحل أزمة الصحراء: الاستقلال أو الاندماج في المغرب، لكن مجلس الأمن وضع في يوليو الماضي "صيغة معدلة للخطة السلمية" تتمثل في اقتسام السلطة أو الحكم الذاتي. واعتبر التقرير أن المغرب هو الطرف الوحيد الذي لم يسحب اعتراضاته على الخطة، منوها بقبول جبهة البوليساريو لها، وفي هذا الإطار اعتبر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن موافقة الجبهة تتيح "لخطة السلام في الوقت الراهن فرصة لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده، وحث المغرب على اغتنام هذه الفرصة والمشاركة بشكل إيجابي في العملية من خلال قبول الخطة وتنفيذها". وختم التقرير بمنح المغرب مهلة أخيرة للتفكير والتشاور قبل تقديم تقريره النهائي، موصيا بتمديد

ولاية البعثة الأممية في الصحراء المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار حتى 31 من شهر يناير 2003،
ويعد هذا التقرير الذي يحمل تهديدا للمغرب الأول من نوعه منذ تولت الأمم المتحدة الإشراف على ملف النزاع في الصحراء عام 1991، والأكثر من ذلك أنه اعتبر خطة جيمس بيكر "عادلة ومتوازنة"، ورأى في موافقة البوليساريو عليها "فرصة" للحل النهائي، فيما المغرب هو العقبة أمام تنفيذ هذا الحل.
وتتمثل مفاجأة المغرب من التوصيات التي وردت في هذا التقرير في كون هذا الأخير ضرب صفحا عن القرار رقم 1495 الصادر في 31 يوليو الماضي، فالقرار المذكور اعتبر مشروع جيمس بيكر أساس التسوية، لكنه دعا الجانبين المتنازعين إلى الحوار والتفاوض و"العمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما لقبول خطة السلام وتنفيذها"، دون فرض صيغة معينة للحل، وبما يعني قبول تحفظات كل طرف على خطة بيكر التي رفضها المغرب جملة بعد أن وجدها تشكل خطرا على أمنه واستقراره.
خطة بيكر... حل أم تأزيم؟
طرحت خطة جيمس بيكر حول حل نزاع الصحراء الغربية في شهر يناير 2003، وقد أطلق عليها "بيكر 2" أو "نظرية الحل الخامس" لأنها جاءت بديلا عن خطة الاستفتاء التي كانت أول اقتراح بالتسوية من الأمم المتحدة بين عامي 1991 - 1996 وفشلت بسبب عدم اتفاق الطرفين حول معايير تحديد هوية الناخبين الصحراويين، وخطة بيكر الأولى التي طرحها عام 1998 ورفضها الطرفان معا، ومشروع "الاتفاق الإطار" الذي طرح عام 2001، ثم "الحل الثالث" الذي كان نسخة معدلة عن الاتفاق الإطار.
وقد نصت الخطة المسماة "خطة السلام من أجل تقرير مصير سكان الصحراء الغربية" على منح سكان الصحراء حكما ذاتيا لمدة أربع سنوات، على أن يتم خلال السنة الأولى من سريان الخطة انتخاب سلطة تنفيذية في المنطقة تحكم بواسطة رئيس تنفيذي منتخب من السكان، وبرلمان محلي منتخب يكون مسئولا عن وضع القوانين المعمول بها في الصحراء باستثناء القوانين المتعلقة بالسلطات المخصصة للمملكة المغربية. و تركت الخطة للمغرب مسئولية العلاقات الخارجية والأمن القومي والدفاع الخارجي، والقضايا المتعلقة بتجارة وإنتاج الأسلحة والمتفجرات واستعمالها (باستثناء ما هو مخصص لسلطة الصحراء من أسلحة)، كما تم الحفاظ على الراية والعملة والجمارك وأنظمة المواصلات السلكية واللاسلكية الجاري بها العمل في المغرب، لكنها طالبته بالتقليص من عدد قوات الجيش خلال 90 يوما من بدء سريان الخطة، ويدعو إلى "احتواء" هذه القوات، وأعطى لنظام الحكم الذاتي في الصحراء حق وضع النظام القضائي الخاص به، مما يعني فك الارتباط مع المغرب الذي تصدر الأحكام في محاكمه باسم "أمير المؤمنين" وبالتالي مع الملك، كما ألزم المغرب بإشراك أفراد الحكم الذاتي في جميع بعثاته الدبلوماسية إلى الخارج، وهو ما تخوف منه المغرب من احتمال أن يحول هؤلاء جولاتهم الدبلوماسية إلى مناسبة للدعاية لمشروع الانفصال. وبعد انتهاء الأعوام الأربعة يتم تنظيم استفتاء وسط سكان الصحراء تشرف عليه الأمم المتحدة للحسم في مسألة الاستقلال أو الاندماج في المغرب، وذلك وفق اتفاقية "هيوستن" التي اتفق عليها الطرفان، المغرب والبوليساريو عام 1997 بشأن عملية تحديد هوية الناخبين الصحراويين والحملة الانتخابية، مع أن المغرب طعن مرارا في نتائج تحديد الهوية واعتبرها ناقصة لأن اللوائح النهائية لم تتضمن صحراويين التحقوا بالمغرب وعاشوا فيه طيلة العقود الماضية، ويقدر عددهم بالآلاف.
وكان من الطبيعي أن يرفض المغرب هذه الخطة لما تشكله من خطر على مستقبل أقاليمه الجنوبية، فوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة بالاعتراضات عليها، وكذا فعلت الجزائر وجبهة البوليساريو في رسالتين لهما إلى الأمين العام، وإلى هنا كان الأمر عاديا في هذه القضية التي عمرت طويلا واعتادت فيها الأطراف على إبداء تحفظاتها على مشاريع الأمم المتحدة للحل.
لكن المفاجأة الكبرى التي لم يكن يتوقعها المغرب هي أن الجزائر والبوليساريو سحبا إعتراضهما على الخطة في فبراير 2003، وقد كشفت مصادر صحافية جزائرية في شهر أغسطس الماضي أن الحكومة الجزائرية هي التي وافقت في البداية على الخطة ثم ضغطت على زعيم البوليساريو محمد عبد العزيز المراكشي(من أصل مغربي) للموافقة عليها، وقالت صحيفة "الوطن" الجزائرية بأن الغرض كان توريط المغرب مع الأمم المتحدة وإظهار أنه الطرف الذي يعرقل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع تضمن الإستقرار للمنطقة.
وقد لوحظ أن ذلك التحول في الموقف الجزائري تزامن مع حدثين بارزين:
الأول: تصريح جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بأنه مستعد لتقديم إسقالته من مهمة الوساطة في الصحراء إذا تبين أن أطراف النزاع غير جادة في التوصل إلى حل، وهو ما كشف أن بيكر يريد بذلك الضغط النفسي والمعنوي على الأطراف للموافقة على خطته، إذ يقول المراقبون أن راعي مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 لا ينوي التراجع عن خطته وإظهار عجزه في حلول الأزمات.
الثاني: حدوث تقارب بين واشنطن والجزائر، تجلى في موافقة الإدارة الأمريكية على إعادة النظر في الحصار المفروض على الجزائر بشأن التسلح منذ اندلاع أعمال العنف في العام 1992، وطرح الحكومة الجزائرية لمشروع خصخصة شركة "سوناطراك" للغاز والبترول الجزائرية من أجل فسح المجال أمام الشركات النفطية الأمريكية، أي أن هناك تحولا في الموقف الأمريكي من الجزائر.
المغرب يتهم
بعد نشر التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان سارع المغرب إلى بعث رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يعبر فيها عن رفضه لمحتوى التقرير وتوصياته، واتهم الأمانة العامة للأمم المتحدة بأنها "ابتعدت عن الموضوعية والحياد بتعمدها إعطاء تأويل مغلوط للقرار رقم 1495 الذي تبناه مجلس الأمن في 30 يوليو 2003"، وأن التقرير لم يحترم القرار الذي رهن تطبيق خطة بيكر بـ"اتفاق الطرفين"، وتجاوز مسألة إجراء المفاوضات بين الطرفين، وقالت الرسالة بأن المغرب "يعترض على التقديم الانتقائي والتفسير المنحاز" لاعتراضاته على خطة بيكر، واتهم هذا الأخير ضمنيا بالتحيز وطالب بأن "لا يتحول بأي حال من الأحوال إلى طرف في المفاوضات التي تقضي مهتمه تيسيرها بما يحقق السلم والاستقرار في منطقة المغرب العربي"، وأكدت الرسالة بأن مسلسل التسوية في الصحراء "يوجد اليوم في مرحلة حاسمة"، وطالبت مجلس الأمن بأن "يتحمل مسئولياته كاملة بوضع حد للانزلاق الخطير الذي بات يهدد هذا المسلسل"!.
وعقد مجلس الحكومة لقاء خاصا حيث احتج على التقرير ولهجة التهديد والإلزام الواردة به، كما أدان مضمونه مسئولون حكوميون معتبرين أنه يشكل منعطفا خطيرا في ملف الصحراء وفي مستقبل المنطقة، وأنه خرج عن الدعوة إلى أسلوب الحوار والتراضي

بين طرفي النزاع إلى أسلوب التهديد والحسم في خطة جيمس بيكر دون أخذ مؤاخذات المغرب في حسابه.
الدور الأمريكي وخيار رسم أوضاع المنطقة
والسؤال الملح الآن هو: هل بات جيمس بيكر عاقدا العزم على الدفع بمشروعه لتسوية أزمة الصحراء نحو التنفيذ وإزاحة جميع العقبات؟ وهل قرر بعد ست سنوات من تحمل هذه المهمة إرغام المغرب على القبول بما يقترحه كأمر واقع لا رجعة فيه؟.
تحمل جيمس بيكر مهمة المبعوث الأممي الخاص في أزمة الصحراء الغربية في مارس 1997، في ظل توجه أمريكي محموم نحو بسط الهيمنة على إفريقيا بعد الزيارتين اللتين قام بهما كل من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت والرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون على التوالي. وكان تعيين بيكر في ملف الصحراء بإيعاز من الإدارة الأمريكية التي أرادت إستمثار دبلوماسية مهندس مؤتمر مدريد وحرب الخليج الأولى لحل الأزمة بأسرع وقت ممكن، كما كانت تتضمن إيحاء لأطراف النزاع بأن الإدارة الأمريكية لم تعد مجرد مراقب لهذا النزاع الذي عمر طويلا وظل خاضعا لتوازنات السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، وإنما أصبحت لاعبا رئيسيا فيه بعد أن لاح أن المنطقة ترقد فوق ثروات نفطية غنية في الصحراء تجعلها في غنى عن نفط الشرق الأوسط، ضمن مساعيها الجديدة لاستغلال نفط القارة الإفريقية، ومنافسة الوجود الفرنسي والأوروبي بالمنطقة، حيث قال كاتب الدولة الأمريكية الأسبق مارتن أنديك في مارس 1997 علنا بأن الولايات المتحدة تريد منافسة الإتحاد الأوروبي وبخاصة الفرنسي في المغرب العربي، وأعلن بيل كلينتون عام 2000 في التقرير الإستراتيجي حول الإرهاب في القرن الحادي والعشرين الذي رفعته الإدارة الأمريكية إلى الكونغريس، حيث ورد فيه بأن "الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار وأمن شمال إفريقيا ورفاهيتها، المنطقة التي تعرف تحولات هامة".
لقد جاء تعيين بيكر تمهيدا للخطوات الأمريكية التالية في المغرب العربي، إذ لم تمض سوى شهور قليلة على ذلك التعيين حتى وضع كاتب الدولة الأمريكي للتجارة "إدوارد إيزنستات" مشروعا سمي باسمه حول الشراكة المغاربية الأمريكية(مجموعة 3+1) في مقابل مشروع الشراكة الأوروبية المغاربية(مجموعة 5+5) التي أنشئت عام 1985 بدفع من الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران. ومنذ ذلك التاريخ بدا التحول الجذري في الموقف الأمريكي من الجزائر التي كانت الإدارة الأمريكية تُعرفها على أنها "دولة في حالة إفلاس" بسبب أعمال العنف طيلة التسعينيات وعزلة الجزائر الدولية، إلى "دولة محور" كما عرفها الباحث الأمريكي بول كينيدي، وترتب على ذلك أن بدأت واشنطن تراهن اقتصاديا على الجزائر كدولة قابلة للاستثمار فيها، وفتحت الجزائر أبوابها أمام الشركات النفطية الأمريكية، بل حتى عسكريا، حيث أعلن إبان زيارة الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش لإفريقيا في يونيو الماضي بأن الجزائر مستعدة لاستقبال قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها، كما شجعت واشنطن الحوار بين الجزائر وحلف الناتو.
وقد اتضح بأن الهدف من دخول الولايات المتحدة الأمريكية على الخط في أزمة الصحراء من خلال جيمس بيكر، هو إنهاء الأزمة وترتيب أوضاع المنطقة بما يتماشى والمصالح الأمريكية التي أخذت تتوسع في المغرب العربي، وتبين لأطراف النزاع بأن خياراتهم في القبول والرفض لمخططات الأمم المتحدة لم تعد مفتوحة كما كان الحال في السابق، لأن الإدارات الأمريكية لا تعرف سوى لغة المصالح، ولا تهتم بتأثير مقترحاتها على أوضاع الشعوب، وما إذا كانت الحلول التي تفرضها تجر مشكلات أخرى. وفي شهر يونيو 2003 صرح وزير الداخلية المغربي الأسبق إدريس البصري الذي قاد ملف الصحراء طيلة عقدين من الزمن إبان حكم الحسن الثاني، بأن واشنطن كانت تريد قبل تعيين بيكر سحب الملف من يد الأمم المتحدة ووضعه بين يدي وزارة الدفاع الأمريكية(البنتاغون) أو وزارة الخارجية بهدف التحكم فيه وتوجيهه الوجهة التي تريدها، واعترف بمسألة خطيرة عندما قال:" إن الحل كان ممكنا قبل أن تأخذ الولايات المتحدة الملف، أما اليوم فلن يكون الحل لقضية الصحراء إلا حلا أمريكيا، فبالاستفتاء أو بدونه فقد أعطونا الإطار، وهذا الإطار لن نستطيع تسييره لأنه سيقودنا إلى الاستقلال"، أي استقلال الصحراء عن المغرب!!.
وقبيل الزيارة التي قام بها العاهل المغربي محمد السادس إلى الولايات المتحدة في أبريل 2003، وجه ثمانية من أعضاء الكونغرس الأمريكي رسالة إلى جورج بوش يطلبون منه فيها الضغط على المغرب من أجل المساعدة في تسهيل تنظيم الاستفتاء لحل أزمة الصحراء، متهميه بأنه الطرف الوحيد الذي يضع العراقيل في طريق التسوية السلمية للنزاع، وطالبوا المجتمع الدولي بعدم إقامة علاقات مع المغرب فوق أراضي الصحراء "التي لا تدخل تحت السيادة المغربية"!.
وبغرض التعجيل بالحل، بادرت واشنطن في يوليو الماضي عبر سفيرها في الأمم المتحدة "جون نيغروبونتي" إلى طرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن يدعو إلى فرض خطة بيكر في الصحراء وتنفيذها، مما وضع المغرب في مأزق خطير، وخاضت الرباط معركة دبلوماسية حثيثة في العواصم الغربية القريبة من الملف، ودفعت ثمنا من مصالحها لواشنطن في مفاوضات منطقة التبادل الحر التي كانت قد توقفت بسبب الحرب على العراق، حيث استؤنفت تلك المفاوضات في ظل شروط غير مناسبة للمغرب ومضرة بقطاعاته الاقتصادية الحيوية، وتدخلت فرنسا في مجلس الأمن وتم تعديل مشروع القرار الأمريكي بحيث تم حذف الجانب المتعلق بفرض خطة بيكر فيه، وبدا أن الأزمة قد هدأت قليلا دون أن تنتهي تماما، إلى أن جاء التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي أعاد الوضع إلى المربع الأول وأدخل ملف الصحراء في مأزق جديد ومعه المغرب.
ويتساءل المراقبون ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت اليوم عن المغرب الذي كان أحد أبرز حلفائها في المغرب العربي أثناء الحرب الباردة بين الستينيات ونهاية الثمانينيات، عندما كانت الجزائر في المعسكر الشرقي المقابل. فنزاع الصحراء هو أحد مخلفات هذا الانقسام الدولي الذي قسم المنطقة في فترة الحرب الباردة، لكن يبدو أن واشنطن تريد اليوم حسم هذا الملف في إطار تصفية "تركة" العهد السابق في مختلف مناطق وبؤر التوتر في العالم العربي والإسلامي، والسيناريو الأخطر الذي يريد المغرب تجنبه هو أن تنقل الولايات المتحدة نموذج الحل الذي قدمته في جنوب السودان إلى جنوب المغرب، وهذه المرة ليس عبر التدخل المباشر بالعصا والجزرة، ولكن عبر مؤسسة الأمم المتحدة التي لم يعد خافيا على أحد أنها أصبحت تمثل واجهة لفرض الخيارات الأمريكية، من فلسطين إلى العراق، ومن السودان إلى المغرب، والقائمة ربما تطول.